

باطل الا في الحوالة وقوله للحاجت أي هو رخصة ولذا لم يعتبر فيها التقابض
 في المجلس إذا كان الدينان رويين فكنامة المعتمد ان يصير يقبل الصرف
 ولا يحتاج لشيء ولا كناية الحوالة وعمارة م وجاب وقوله كاصلك
 على فلان كذا وان لم يقبل بالدين الذي لك على ولم ينوه فهو صريح يقبل الصرف
 اه لان الحق الحوالة محل الحق والصرف كالمسح او لو نذر الخصال
 عدم مطالبة الحال عليه صحة الحوالة وامتنع عليه مطالبة حتى يدفع من
 تلقا نفسه من غير طلب وطرفه ان اراد الطلبة ان يوكل في ذلك ويقبى ما يعرف
 او نذر ان لا يطالبه بما عليه فاحاله عليه شخص يدين له على الحال بل مطالبة
 لان هذا دين جديد غير الذي كان موجودا عند الحلف والنذر وهو في نظر
 والا قرب اذ لو لم تكن المذكورة فان القرضه ظاهرة في انه لا يطالب بالدين الموجود
 اجمع كالموكل في الا ان المجلس في الحوالة يستوفيه بغيره لغبره والحصل
 يستوفيه بغيره لنفسه وقوله بالاستيفاء الباعث في دفعته ودينان فلا
 تصح على التركة انهما اعمان وعودم الحال عليه ولو كان الميت ودين لم يصر
 للحوالة عليها ايضا على اوجه لا تتقاه الدوارت وعلمه الوفا نعم ان تقرب في
 التركة صارت ودينا عليه فتصح الحوالة عليه وتصح على الميت وان لم يكن له
 تركه لانه لا شرط رضا الحال عليه كما وانما صحته عليه مع حراب ذمته ان
 خالفها انما هو بالنسبة للمستقبل أي لم تتدخل ذمته شيئا بعد موته والاذمته
 من هوونه بدينه حتى يتقضى ويحل من المجلس حينئذ انبات الدين اما الاوله فلان
 او يثبت ما لك له وما الثاني فلانه يدعى ما لا يغيره مستقلا منه فهو كوارث فيما
 الاصل يدعيه من ملك مورثه فعلم صحته ما اقره الموالد رحمه الله تعالى ان المجلس
 مات فلا وارث فاوعدى الحال او وارثه على الحال عليه او على وارثه بالدين الحال
 به فالتكريم من المجلس ومعه به شاهدا واحدا جلف معه الحال ان دين محمله ثابت
 في ذمته الميت ويجب تسليمها الى من تركته او ثابت في ذمته ولا عمل ان محله
 وورثه ابراه قبل ان يجلي في الاستيعاقه قول الحال عليه ان الدين انتقل اليك قبل الحوالة
 في جلف الحال على بنى العلم ان لم يسم الحال عليه بيده ثم اذكره وطالب الحال
 الحال عليه فقال ابراه المجلس قبل الحوالة واقام بيته بذلك سمعت في وجه
 المجلس وان كان المجلس بالبلد وهذا ظاهري دفع الحال اما اثبات البرهه من دين
 الدين انتقل لغايبه

القيمة كما لا يخفى

الدين المجلد التصديق
 اي و قد صدر من المجلس بعد التصديق
 بقوله و يجب والا فالتصديق بالجلس كما
 يعلم مما في في الزاوية وخبرنا ان
 يكون مراده بالتصديق تقديرا

المجال
 او يثبت ما لك له وما الثاني فلانه يدعى ما لا يغيره مستقلا منه فهو كوارث فيما
 الاصل يدعيه من ملك مورثه فعلم صحته ما اقره الموالد رحمه الله تعالى ان المجلس
 مات فلا وارث فاوعدى الحال او وارثه على الحال عليه او على وارثه بالدين الحال
 به فالتكريم من المجلس ومعه به شاهدا واحدا جلف معه الحال ان دين محمله ثابت
 في ذمته الميت ويجب تسليمها الى من تركته او ثابت في ذمته ولا عمل ان محله
 وورثه ابراه قبل ان يجلي في الاستيعاقه قول الحال عليه ان الدين انتقل اليك قبل الحوالة
 في جلف الحال على بنى العلم ان لم يسم الحال عليه بيده ثم اذكره وطالب الحال
 الحال عليه فقال ابراه المجلس قبل الحوالة واقام بيته بذلك سمعت في وجه
 المجلس وان كان المجلس بالبلد وهذا ظاهري دفع الحال اما اثبات البرهه من دين
 الدين انتقل لغايبه

Copyright